قرار

أصدر مجلس المنافسة القرار التالي بين:

المدّعية: عمادة المهندسين التونسيين في شخص ممثّلها القانوني، نائبتها الأستاذة نجلاء الجري الكائن مكتبها بشارع الحبيب بورقيبة عدد 28 تونس،

من جهة،

والمدّعى عليه: وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، مقرّه بمكاتبه بتونس العاصمة،

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على العريضة المقدّمة من قبل الأستاذة نجلاء الجري نيابة عن عمادة المهندسين التونسيين والمرسّمة بكتابة المجلس تحت عدد 181504 بتاريخ 3 ماي 2018، والتي جاء فيها أنّ وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية أصدر 27 مارس 2017 قائمة الخبراء في المساحة لسنة 2018 غير أنّه لم يتمّ إعلام عمادة المهندسين بها رغم توجيه عدّة مراسلات للوزارة، كما تضمّنت القائمة أسماء موظفين متقاعدین تمّ إسنادهم رخصة ممارسة نشاط خاص بمقابل، ممّا دفع بعمادة المهندسين إلى تقديم مطلب في مراجعة القائمة المذكورة لاحتوائها على عدة إخلالات قانونية، غير أنّها لم تتلقّى أيّ رد.

وبعد الإطلاع على المكتوب الوارد عن المدّعية بتاريخ 14 ديسمبر 2018 والمتضمّن طلب التخلي عن الدّعى.

وبعد الإطّلاع على تقرير مندوب الحكومة المرسم بكتابة المجلس بتاريخ 6 أوت 2019 والمتضمّن قبول مطلب طرح القضية.

وبعد الإطّلاع على التّقرير المعدّ من المقرّرة السيّدة إيمان العوي.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 والمتعلّق بالتنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطّلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملفّ.

وبعد الإطّلاع على ما يفيد إستدعاء الطرفين بالطريقة القانونيّة لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 12 سبتمبر 2019، وبها تلت السيّدة إيمان العوي ملخصاً من تقرير ختم الأبحاث، وحضرت الأستاذة نجلاء الجربي نائبة المدّعية وتمسّكت بطلب التخلي عن الدعوى. ولم يحضر من يمثّل المدّعى عليه وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابيّة، وبلغه الإستدعاء.

وتلت مندوبة الحكومة السيّدة كريمة الهمامي ملحوظاتها المظروفة نسخة منها بالملفّ .

وإثر ذلك قرّر المجلس حجز القضية للمفاوضة والتّصريح بالحكم بجلّسة يوم 3 أكتوبر 2019.

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرّح بما يلي :

حيث طلبت المدّعية التخلّي عن دعواها بمقتضى المكتوب الصادر عنها والمرسم بكتابة المجلس بتاريخ 14 ديسمبر 2018.

وحيث طالما جاء طلب التّخلي واضحاً وصريحاً طبقاً لما استقرّ عليه فقه قضاء المجلس، وكان الملف على حالته غير متضمّن لما يفيد القطع بوجود ممارسات محلّة بالسّوق المعنيّة بالنزاع، فقد تعيّن التصريح بقبوله.

ولهذه الأسباب:

قرّر المجلس قبول مطلب التّخلي.

وصدر هذا القرار عن الدائرة القضائيّة الأولى لمجلس المنافسة برئاسة السيّد رضا بن محمود وعضويّة السّادة محمّد العيادي والخمّوسي بوعبيدي وخالد السلامي والسّيّدة سندس بالشّيخ.

وتلي علنا بجلسة يوم 3 أكتوبر 2019 بحضور كاتبة الجلسة السيّدة يمينة الزّيتوني.

كاتبة الجلسة

الرئيس

يمينة الزّيتوني

رضا بن محمود